جميعا إلى مسيرة الشغيلة بالدار البيضاء يوم 29 نوفمبر 2015:
من أجل خطة تعبئة حقيقية لتغيير ميزان القوى

دعت أربع قيادات نقابية إلى الاحتجاج العمالي بمسيرة يوم 29 نوفمبر 2015 بالدار البيضاء، يليها إضراب بالوظيفة العمومية والجماعات يوم 10 ديسمبر 2015 ، ثم إضراب وطني عام غير معين التاريخ.

فعلا، لقد بلغ مستوى التعدي على حقوق الأجراء ومكاسبهم مستوى غير مسبوق، فحق الإضراب مستهدف باقتطاع الأجور، وبمشروع قانون يفرغه من محتواه، والبطالة متعاظمة، وهشاشة التشغيل تنتشر ممتدة إلى الوظيفة العمومية، ومكاسب التقاعد مهددة، والقدرة الشرائية تنهار، وظروف العمل مفجعة... هذا ما يستوجب ردا جماعيا شاملا من قبل الطبقة العاملة.

واضح أن فرض تراجع الدولة البرجوازية ووقف العدوان على الطبقة العاملة يتطلبان تغييرا كبيرا في ميزان القوى، وهذا لن ينتج سوى عن نضال حازم ومديد على صعيد وطني.

فهل ستؤدي مسيرتنا يوم 29 نوفمبر، وما سيليها، إلى تحقيق أهدافنا؟

إن المسؤولية إزاء الأجراء تستدعي السؤال أولا: لماذا لم تعط خطوات نقابية شبيهة سابقة أي نتيجة ايجابية، بل إن أرباب العمل ودولتهم تمادوا في قهر طبقتنا والتنكيل بها.لقد قمنا بتلاث مسيرات وطنية، إتنتان بالدار البيضاء (27 مايو 2012- 6 أبريل 2014)، وبالرباط (31 مارس 2013)، وخضنا إضرابا وطنيا (29 أكتوبر 2014)، لكن بلا نتيجة ايجابية. وتندلع هنا وهناك نضالات قطاعية وفئوية، مجزأة ومشتتة، متروكة لمصيرها، حيث يتم تبديد طاقة النضال بدل تجميعها وتصعيدها. إن تفكيك النضالات وتجزيئها دون معرفة ما سيلي تلك الخطوات المشتتة لا يسهم في تعبئة الطبقة العاملة بل يُنهك كفاحيتها ويستنزف قواها، ويحطم معنوياتها.

ليس هناك حل سحري لتحريك مجموع الأجراء إلى جانب الذين أبانوا عن كفاحيتهم: إن نقابات تعبر فعلا عن مصالح الطبقة العاملة يجب أن تكون لها خطة تعبئة: أن يكون انشغالها الدائم هو جعل كل خطوة تحضيرا للخطوة التالية، محركة بذلك كل مرة مزيدا من العمال. إن انضمام المترددين رهين بثقتهم في عزم البادئين بالنضال. قبل الإنخراط في خطوة نضالية يجب أن يعرف العمال أنها ستكون متبوعة بأخرى في أجل غير بعيد. يجب أن يشعر المشاركون أن الحركة تتسع من خطوة إلى أخرى.

هذا هو الطريق إلى رد عمالي جماعي يوقف الهجوم البرجوازي، أما الخطوات المعزولة والمتباعدة والمشتتة فلن تنتج سوى تنازلات هزيلة، كزيادة طفيفة في الدخل سرعان ما يحطمها ارتفاع الأسعار. ومقابل ذلك يتم تمرير تعديات كبيرة كتدمير مكاسب التقاعد بتوريط النقابات تحت غطاء «المقاربة التشاركية»، وتمرير قانون يلغي عمليا حق الإضراب، وغير هذا من المصائب التي تعدها دولة أرباب العمل لطبقتنا ولكل الطبقات الشعبية.

نشارك بهذه الروح الكفاحية التي لا غنى عنها في المبادرات الحالية، وندعو لتعبئة شاملة في قاعدة النقابات من أجل حضور وازن وكفاحي لخلق بادرة الإصرار النضالي المطلوب حتى بلوغ إضراب وطني شامل قابل للتمديد، ترافقه أشكال نضال في الشوارع، حتى إجبار الدولة على التراجع عن تعدياتها، والتقدم فصاعدا نحو تحسين المكاسب وانتزاع حقوقنا وتوسيعها.

تلقي الأوضاع الراهنة على النقابيين الكفاحيين ومناصري الطبقة العاملة مسؤوليات جسام على رأسها إنماء الروح الكفاحية والديمقراطية للنقابات العمالية واضطلاعها بعلة وجودها.

فجميعا إلى مسيرة الدار البيضاء يوم 29 نوفمبر بهذه الروح، روح الوفاء لمصالح طبقتنا، والثقة التامة في قدراتها، والعزم على استنهاض نضالي حقيقي لقوتها الكامنة.

تيار المناضل-ة في 24 نوفمبر 2015

جميعا إلى مسيرة الشغيلة بالدار البيضاء يوم 29 نوفمبر 2015:
من أجل خطة تعبئة حقيقية لتغيير ميزان القوى

دعت أربع قيادات نقابية إلى الاحتجاج العمالي بمسيرة يوم 29 نوفمبر 2015 بالدار البيضاء، يليها إضراب بالوظيفة العمومية والجماعات يوم 10 ديسمبر 2015 ، ثم إضراب وطني عام غير معين التاريخ.

فعلا، لقد بلغ مستوى التعدي على حقوق الأجراء ومكاسبهم مستوى غير مسبوق، فحق الإضراب مستهدف باقتطاع الأجور، وبمشروع قانون يفرغه من محتواه، والبطالة متعاظمة، وهشاشة التشغيل تنتشر ممتدة إلى الوظيفة العمومية، ومكاسب التقاعد مهددة، والقدرة الشرائية تنهار، وظروف العمل مفجعة... هذا ما يستوجب ردا جماعيا شاملا من قبل الطبقة العاملة.

واضح أن فرض تراجع الدولة البرجوازية ووقف العدوان على الطبقة العاملة يتطلبان تغييرا كبيرا في ميزان القوى، وهذا لن ينتج سوى عن نضال حازم ومديد على صعيد وطني.

فهل ستؤدي مسيرتنا يوم 29 نوفمبر، وما سيليها، إلى تحقيق أهدافنا؟

إن المسؤولية إزاء الأجراء تستدعي السؤال أولا: لماذا لم تعط خطوات نقابية شبيهة سابقة أي نتيجة ايجابية، بل إن أرباب العمل ودولتهم تمادوا في قهر طبقتنا والتنكيل بها.لقد قمنا بتلاث مسيرات وطنية، إتنتان بالدار البيضاء (27 مايو 2012- 6 أبريل 2014)، وبالرباط (31 مارس 2013)، وخضنا إضرابا وطنيا (29 أكتوبر 2014)، لكن بلا نتيجة ايجابية. وتندلع هنا وهناك نضالات قطاعية وفئوية، مجزأة ومشتتة، متروكة لمصيرها، حيث يتم تبديد طاقة النضال بدل تجميعها وتصعيدها. إن تفكيك النضالات وتجزيئها دون معرفة ما سيلي تلك الخطوات المشتتة لا يسهم في تعبئة الطبقة العاملة بل يُنهك كفاحيتها ويستنزف قواها، ويحطم معنوياتها.

ليس هناك حل سحري لتحريك مجموع الأجراء إلى جانب الذين أبانوا عن كفاحيتهم: إن نقابات تعبر فعلا عن مصالح الطبقة العاملة يجب أن تكون لها خطة تعبئة: أن يكون انشغالها الدائم هو جعل كل خطوة تحضيرا للخطوة التالية، محركة بذلك كل مرة مزيدا من العمال. إن انضمام المترددين رهين بثقتهم في عزم البادئين بالنضال. قبل الإنخراط في خطوة نضالية يجب أن يعرف العمال أنها ستكون متبوعة بأخرى في أجل غير بعيد. يجب أن يشعر المشاركون أن الحركة تتسع من خطوة إلى أخرى.

هذا هو الطريق إلى رد عمالي جماعي يوقف الهجوم البرجوازي، أما الخطوات المعزولة والمتباعدة والمشتتة فلن تنتج سوى تنازلات هزيلة، كزيادة طفيفة في الدخل سرعان ما يحطمها ارتفاع الأسعار. ومقابل ذلك يتم تمرير تعديات كبيرة كتدمير مكاسب التقاعد بتوريط النقابات تحت غطاء «المقاربة التشاركية»، وتمرير قانون يلغي عمليا حق الإضراب، وغير هذا من المصائب التي تعدها دولة أرباب العمل لطبقتنا ولكل الطبقات الشعبية.

نشارك بهذه الروح الكفاحية التي لا غنى عنها في المبادرات الحالية، وندعو لتعبئة شاملة في قاعدة النقابات من أجل حضور وازن وكفاحي لخلق بادرة الإصرار النضالي المطلوب حتى بلوغ إضراب وطني شامل قابل للتمديد، ترافقه أشكال نضال في الشوارع، حتى إجبار الدولة على التراجع عن تعدياتها، والتقدم فصاعدا نحو تحسين المكاسب وانتزاع حقوقنا وتوسيعها.

تلقي الأوضاع الراهنة على النقابيين الكفاحيين ومناصري الطبقة العاملة مسؤوليات جسام على رأسها إنماء الروح الكفاحية والديمقراطية للنقابات العمالية واضطلاعها بعلة وجودها.

فجميعا إلى مسيرة الدار البيضاء يوم 29 نوفمبر بهذه الروح، روح الوفاء لمصالح طبقتنا، والثقة التامة في قدراتها، والعزم على استنهاض نضالي حقيقي لقوتها الكامنة.

تيار المناضل-ة في 24 نوفمبر 2015